

سوسيولوجيا علم الإجرام والتنظيمات الإجرامية (دراسة تحليلية)

د. بن رامي مصطفى

أستاذ بكلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

جامعة برج بوعرييج

ملخص:

تنطوي هذه المقالة على أهمية علمية مزدوجة، من جهة كوننا نتملّكنا الرغبة في استعراض الجوانب المتعلقة بمكوّنات ووحدات الاتجاهات المعاصرة في فهم وتحليل وتصنيف الجرائم وتتبع الخريطة الحركية التي تقوم عليها استراتيجيات النشاطات الإجرامية والتموقعات التي تميل إلى انتهاجها أغلب التنظيمات الإجرامية في عالمنا المعاصر داخل وخارج الحدود الطبيعية والجغرافية للدول، ومن جهة ثانية سنقوم باستعراض وتقييم نشاطات أبرز التنظيمات الإجرامية في بعض المجتمعات، على أنّه من المهمّ الإشارة من البداية، إلى أنّ الكثير من هذه المجتمعات كانت قد أبدت اهتماما للإحاطة بجميع القوانين الإجرائية الردعية للحدّ من النشاطات الإجرامية والتزام الدول المعنية بالتعاون وتبادل المعلومات بخصوص تحركاتها واتجاهاتها.

الكلمات المفتاحية:

التنظيمات الإجرامية، النشاط الإجرامي، السير الإجرامية، السلوكات الإجرامية، المجرم، الجريمة.

Résumé:

Cet article impliquant un intérêt scientifique double, d'une part étant désir de revoir certains aspects de composants et unités de tendances contemporaines dans la compréhension et l'analyse et la classification des crimes et de suivre la carte du moteur sur lequel les activités criminelles et qui tendent au commerce comme la plupart des organisations criminelles dans le monde contemporain à l'intérieur et à l'extérieur des stratégies de frontière naturelle et les pays géographiques, d'autre part nous allons examiner et évaluer les activités des organisations criminelles les plus importants dans certaines communautés, qu'il est important de noter, dès le départ, que beaucoup de ces

communautés avait montré un intérêt dans le briefing avec tous les lois de procédure dissuasive pour freiner les activités criminelles et l'engagement des pays concernés dans la coopération et l'échange d'informations sur ses mouvements et ses tendances.

Motsclés:

Les organisations criminelles, l'activité criminelle, le trafic criminel, les comportements criminels, le criminel, le crime.

مقدمة:

يتم تقديم دراسة سوسيولوجية بخصوص منطق وفلسفة التنظيمات الإجرامية في التأثير على الأنساق الإجتماعية، ومحاولة هذه التنظيمات إختراق النظم وما يلحق من هياكل ومؤسسات رسمية، لتتمكن من تنفيذ عملها الإجرامي في هدوء وأريحية، واستبعاد أيّ ضغوطات قد تطالها عند التفكير وعند التنفيذ المباشر لأعمالها الإجرامية، هي من المهام العلمية والتحليلية الضرورية اللازم المبادرة بإنجازها وتصنيفها، بالنظر إلى حاجة المجتمع المتعاظمة لمثل هذا النوع من الدراسات ولتمكين المهتمين في علم الإجرام وبمجاللات أخرى بمتابعة هذا الملف من اكتساب رؤى واضحة وأدوات ناجعة للمساهمة في تخفيض نسب الخطر الإجرامي من جهة، ومن جهة ثانية الوصول إلى بناء تصورات علمية قياسية رصينة تتعامل مع الظاهرة من كلّ جانب وتحدّد أصولها وتأثيراتها، فينطوي إذن هذا المقال على أهمية خاصة ويمكن اعتباره نقطة التمرکز والتحوّل في كل ما يتعلّق بالجوانب الأخرى الواردة فيه من حيث المعلومات والمعطيات، ولهذا فإنّ الارتكاز على العمق القانوني والسوسيولوجي في العرض والبسط ارتبط بدرجة كبيرة بإبراز أهمية العوامل والعناصر المشكلة لهذا العمق الذي تبين عنه حيثيات هذا المقال.

ولذا فإن الإشكال المراد التطرق إليه، هو التوضيح بالشرح والتحليل عن ماهية علم الإجرام؟ وماهي أهم المواضيع التي يدرسها؟ وكيف ينظر إلى نمطية تفكير التنظيمات الإجرامية في تبنيها لمختلف السلوكات الإجرامية؟.

المبحث الأول: سوسيولوجيا علم الإجرام.

1.1 دراسة السير الإجرامية للمجرمين في علم الإجرام:

سؤال بسيط ولكنه قويم وهو من حق أي واحد منا أن يتساءل مع نفسه باحثا عن دلالات الجريمة في المجتمع ويخلص في نهاية تفكيره إلى التأمل والتركيز على العلاقة بين الإنسان ومجتمعه هل المجتمع هو الذي يضغط على أفرادها ليتحولوا إلى أشخاص مجرمين يعاقبهم لاحقا وينزل عليهم أحكاما قضائية قد تكون قاسية عليهم، أم أنّ الفرد نفسه هو المشكلة إذ يميل بسلوكاته وتصرفاته إلى نمط حياة العنف والإعتداء والقائمة على انتهاك حرّات الآخرين وتجاوز حدود الفرد وأخذ حقوق الآخرين والتصرف فيها بغير وجه حق ولا نص من قانون، ولعلّ هذه الحقيقة هي أيضا ما يميّز الجريمة عن غيرها من مختلف الأفعال غير المشروعة، فهي سلوك يصل في الجسامة حد الإخلال بشرط جوهري من شروط كيان المجتمع ووجوده، أمّا ما ليس بجريمة من صور السلوك المنافي للقانون فهو كل سلوكا يتعدّى الإخلال بشرط إضافي من شروط حسن المجتمع وكماله¹، لهذا نجد من يفسّر الجريمة علمًا اغتراب الفرد في مجتمعه ورغم قدرته على استيعاب حجم التحوّلات الفكرية والتقنيّة التي يمر بها مجتمعه ويزداد الوضع تعقيدا لما يتقاعس المجتمع عبر هيئاته ومؤسساته عن تقديم التوجيهات اللازمة التي تسمح للفرد بتحقيق التكيف إلّا أنّنا مع هذه الإتهامات وتلك نرى من الضروري الإشارة إلى مجموعة من المشاكل والاعتراضات التي تفتح الباب واسعا أمام ورود أشكال من الجريمة ربما لم تكن معهودة ولا معروفة من قبل ومن بينها هذه الاعتراضات :

- انتقال المحيط الإنساني والعمراني في المجتمع من الحلقة السابقة بمعطياتها وخصائصها إلى وضع مغاير لها هيكليا في الحلقة اللاحقة من دون أن يحصل تغيير موازي ومكافئ في شروط ومستويات الحياة المادية والعمرانية والبيئية في سبيل تلبية المتطلبات المادية والتقنية والإنسانية ما يؤدي إلى وجود اختناق كبير في الحياة الاجتماعية مع تدهور الإطار الحياتي مما يؤثر في طبيعة نوعية العلاقات الاجتماعية بين الساكنين.
- ضعف كبير في نتائج وخلفيات مؤشرات قياس نوعية جودة الحياة الاجتماعية حيث يلاحظ في هذا الإطار أنّ هناك تدهور ملحوظ في المكوّنات المعتمدة في بناء جودة الحياة الاجتماعية وهو ما يخلق في ساكنة المدن والمراكز الحضرية الكبرى قلقا متزايدا لصعوبة التكيف مع مستلزمات العيش فيها ولذلك تنشأ بسرعة في ضواحيها وحوافيها أحياء الصفيح والأحياء المهمشة كدليل على وجود صعوبة في التكيف مع نسق الحياة المدنيّ فهناك ارتفاع كبير وغير مبرّر في مختلف الأسعار وخاصة في المواد الكثيرة الاستهلاك مع وجود ضعف واضح في القدرة الشرائية للفئات الرثة والمتوسطة دون التغافل عن الإرتفاع الجنوني في أسعار العقارات الثابتة والمتنقلة والإرتفاع كذلك في مختلف مواد البناء العمراني.

- ضعف أو غياب برامج اجتماعية علمية دقيقة تستوعب أوضاع المراهقين والشباب الذين ليست لهم فرص في متابعة برامج تعليمية ذات جودة وعليه فإنّ الفضاء الخارجي المفتوح يتيح أمامهم احتمالات كثيرة لتبني ثقافات إجتماعية فرعية بديلة تتطور لتشكّل فيهم اتجاهات سلوكية منحرفة وتجعل منهم مجرمين خطرين.

- التهاون الكبير في إتباع إجراءات مراقبة حدود الحراك الإجتماعي في الأحياء الهامشية (أحياء الأكواخ أحياء المراقدين بيوت الصفيح شاليهات المرحّلين والمجمّعين في فضاءات ضيقة) وكان بالإمكان تطوير فكرة خلايا التقارب العلمية المختصة في دراسة التفكير الإجرامي ومختلف ممارساته على مستوى الأحياء وليس خلايا التقارب الإجتماعية التي تلعب دورا تضامنيا في إطار برامج التكفل والمساعدة الإجتماعية للفقراء والمعوزين.

- الخيبة الإجتماعية لدى الفئات المهمّشة أو المحرومة أو المهضومة الحقوق.

- تشتت فظاعة الجريمة كلّما كانت جذور الخيبة الإجتماعية عميقة في المحيطين الأسري والإجتماعي للمسبوقين قضائيا ولهذا يزداد إرتباط المسبوقين قضائيا.

- غياب برامج التكفل الإجتماعي بالأسر المفككة أو ضعيفة الدخل والتي تقع تحت إتهامات إجتماعية وإقتصادية ثقيلة لا تستطيع موافاتها أو التي تمر بمعاناة مستمرة مع وجود عدد كبير من الأبناء غير متكفل بهم أو لم تتح لهم فرص تحقيق طموح إجتماعي يخفف من معاناة أسرهم.

- وجود تفاوت كبير وفاحش بين الفئات الاجتماعية ولا تتاح مع ذلك وجود إمكانيات لوضع برامج التضامن والتكافل الاجتماعيين

- محدودية الدخل السنوي للفرد وما لم يتم تبني سلم إجتماعي يحقق تنمية إجتماعية محلية مستدامة فإنّ الدخل السنوي للفرد يبقى أحد عوامل التوتر والقنوط المفضي إلى تبني منطق العنف والعدوانية إذ لا يوجد هناك إختلاف إطلاقا بين المختصين بعالم الجريمة وفي فهم منطق المجرمين من أنّ المفتاح الأساس لتفكيك جذور وخيوط الجريمة يكمن في جوهر الأمر في فحص السير الذاتية للمسبوقين قضائيا ومّا لا ريب فيه أن أهم فحص يمكن أن يدلّنا على نتائج نافعة في هذا السياق هو الوقوف على عدد مرات تكرار الجرم من قبل المجرم.

هل السبق القضائي المتعدد كان متركزا على نوع واحد من الجريمة وفي منطقة واحدة وبنفس التشكيلة البشرية أم كان يتغير من جريمة إلى أخرى؟ ومع تعدّد الجرائم وتكرارها تتعدد المناطق الجغرافية

وزمنيتها وتشكيلتها البشرية والأهداف المستهدفة أشخاصا وأملاكاً ولهذا فإذا كان المسبوق قضائياً يعدّ جرائمه كلها في نوع واحد من الجريمة فهذا يعني أن الإقليم الجغرافي نفسه لا يتغير وينعكس هذا في حالات كثيرة على المسبوقين قضائياً من القصر أو من الشباب الذين ليست لهم خبرة طويلة في القيام بالأفعال الإجرامية، فالمسبوقين قضائياً بنفس الجرائم إنما هم كذلك للأسباب التالية:

أ/ متورطون أكثر في جرائم حدود خطرهما ضيقة ولها علاقة مباشرة بالحالة الاجتماعية الرثة التي يعيشونها والذين ليس لهم احترام كبير في أنماط إجرامية لها دائرة خطرهما أوسع (النشل، السرقة الخطف، الاحتيال) وغالبا ما يكون مسرح أفعالهم الإجرامية الأسواق اليومية والأسبوعية محطات الحافلات والقطارات قارعات الطرق الأماكن الخالية والمعزولة المزارع عند جني المحاصيل والغرض الوحيد من ورائها الوصول إلى شراء قطع من المخدرات للإستهلاك أو لتسديد ديون مرتبطة بها أو لشراء قارورات خمر أو عبوات من الجعة وحالة هؤلاء ذات علاقة بحالة بطالة يعانون منها بدون حلول.

ب/ أفعالهم الإجرامية عابرة وتلقائية وغير مخطط لها وليست لهم إحاطة مسبقة بالضحية أي أن الفعل الإجرامي ليس له أهداف بقدر ما أن هناك حاجة طارئة وضاعطة تدفع بهم للحصول على أشياء أو أموال لتلبية هذه الحاجة .

ج/ مستواهم التعليمي محدود لا يتعدى السنوات الأولى من التعليم الابتدائي كما أنّ وضعهم الاجتماعي الإرث لا يوفر لهم مستويات ثقافية قد تؤهلهم للبحث عن مخارج سليمة من أوضاعهم الاجتماعية، ولهذا فتفكيرهم الإجرامي ضعيف للغاية وكل ما يتحصلون عليه ينفذ إذ لا يتمتعون بلباقة في إتباع نظام معتدل وسوي لسلوكاتهم الاجتماعية الاستهلاكية.

د/ المجال الجغرافي لأفعالهم الإجرامية كذلك ضيق إذ لا يخرج غالبا عن النطاق الإداري الجغرافية البلدية التي يقطنون بها ويتحيفون جناح الليل المظلم لتنفيذ مآرهم لكونهم معروفين لدى عامة أو أغلب ساكنة المجال الإقليمي لبلدية مقر إقامتهم ومعروفين كذلك لدى مصالح الأمن وتجدهم أنفسهم مثلا من يقومون بسرقة الأغنام مع قرب عيد الأضحى سواء من منازل أسر وعائلات أو من الباعة المتجولين الذين يتخذون من بعض المواضع مؤقتا ساحة لبيع أغنام العيد ويعيدون بيعها في اليوم الموالي لسرقتها.

2.1 موضوع علم الإجرام:

ينشغل علم الإجرام بدراسة الجريمة والمجرم ولهاتين الفكرتين مفهوم في علم الإجرام يختلف أو فلنقل يتميز عن مفهومهما في قانون العقوبات، ولعلّ الفارق بين المفهومين يعكس علاقة كل من العلمين بالأخر، وعلى أية حال فإنّ انحصار موضوع علم الإجرام في الجريمة والمجرم ليس إلّا بهدف إعطاء تفسير متكامل لظاهرة الإجرام فتحليل الجريمة كسلوك واقعي لا يكون بمعزل عن دراسة شخصية صاحب هذا السلوك وهو المجرم، فدراسة تساعد على إدراك وتفسير الجريمة كما أنّ دراسة الجريمة غايتها علاج المجرم وتوقي خطورته، ورغم الارتباط بين الفكرتين ولزوم ذلك لعلم الإجرام إلا أن ثمة صعوبات تكتنف تعريف كل من الفكرتين في مفهومهما القانوني أولاً وفي مفهومهما الاجتماعي (أي مفهوم علم الإجرام) ثانياً.

3.1 مفهوم المجرم في علم الإجرام:

يثور التساؤل حول ما إذا كان مفهوم المجرم في علم الإجرام يتطابق مع المفهوم القانوني مثلما حدّد في مجالي قانون العقوبات والإجراءات الجنائية أم لا فالمجرم في قانون العقوبات هو الشخص الذي يرتكب الجريمة وصدر في ضده حكم بإدانته من جهة قضائية خوّلها القانون هذا الحق، ويترتب على إسناد صفة المجرم لهذا الشخص آثاراً قانونية خطيرة ماسة بحياته أو بحريته أو بماله أو اعتباره.²

فالإجابة على هذا التساؤل أن مفهوم المجرم في علم الإجرام لا يتطابق مع المفهوم القانوني الذي نراه في قانون العقوبات حيث المجرم هو الفاعل الذي يعد أهلاً لتحمل المسؤولية الجنائية، فعلم الإجرام يهتم بدراسة شخصية المجرم في مفهومها الواسع، كما أن علماء الإجرام لا يتقيدون بالتعريف القانوني للمجرم، لأنه تعريف يضيق من نطاق الدراسات الإجرامية في دراستها لمختلف السلوكات الإجرامية³، فعلم الإجرام يتناول بأبحاثه الأفراد المجرمين ويتولى دراستهم من النواحي التكوينية والنفسية والاجتماعية وما أحاط بهم من ظروف كان لها تأثير عليهم، إلا أنّ المجرمين ليسوا على نفس الدرجة من الإدراك والتمييز⁴. ومن المستقر في الدراسات الإجرامية تقسيم المجرمين إلى طائفتين رئيسيتين هما :

- طائفة المجرمين الأسوياء: وهم الأشخاص الذين تتوافر فيهم كافة شروط المسؤولية الجنائية، وأهمّها تمتعهم بملكة الوعي أو التمييز من ناحية، وبالمقدرة على الاختيار من ناحية أخرى، وهؤلاء يسألون جنائياً عن تصرفاتهم.

- طائفة المجرمين غير الأسوياء: وهؤلاء على نوعين: مجرمين مجانين، ومجرمين شواذ، فأما المجانين فهم المصابين بأحد الأمراض العقلية على إختلاف أشكالها، وهؤلاء تنعدم مسؤوليتهم الجنائية بسبب تخلف ملكة الوعي أو التمييز لديهم، وبالتالي تسقط عنهم كل عقوبة مقرّرة في القانون وإن جاز إتخاذ بعض التدابير الاحترازية في مواجهتهم، أما الشواذ فهم المصابين بخلل جزئي في تكوينهم العقلي النفسي أو العضوي، وهؤلاء يشكّلون طائفة وسطى من المجرمين فلديهم من التمييز والاختيار أقل مما يتمتع به المجرمون الأسوياء وأكثر ممّا لدى المجرمين المجانين، وهذه الطائفة من المجرمين تنتقص مسؤوليتهم الجنائية، وتقرّر لهم بعض التشريعات معاملة جنائية مخففة⁵، ورغم اختلافالاتجاهات في علم الإجرام نحو المجرم إلا أنّ علم الإجرام يهتم بدراسته بمفهومه الواسع ويختلف فيما ذهب إليه قانون العقوبات.

4.1 مفهوم الجريمة في علم الإجرام:

للجريمة في علم الإجرام مفهوم آخر جرى العمل على تسميته بالمفهوم الاجتماعي للجريمة، وهذا المفهوم يختلف عن المفهوم القانوني، إذ الأخير - في صيغته التقليدية - يحصر الجريمة في كل سلوك - فعلا كان أو امتناع - يخالف قاعدة جنائية ويتقرّر لمن يرتكبه جزاءا جنائيا، وقد تعرّض هذا التعريف لبعض النقد، فهو وإن تسم بأهمية لا يجوز إنكارها، لا يكفي لتفهم جوهر الجريمة إذ يقف عند حد بيان الرابطة بين واقعة معيّنة والقاعدة القانونية الجنائية، فهو إذن تعريف قاصر على الناحية الشكلية فحسب، ولما كانت الجريمة واقعة إنسانية اجتماعية، لذلك فإنّ تعريفها لا يكون كاملا إلاّ إذا تضمّن العناصر الأساسية التي تكون مضمونها⁶، فتصبح الجريمة موضوع علم الإجرام وهي بذلك كل سلوك إنساني معاقب عليه بوصفه خرقا لقيم المجتمع أو لمصالح أفرادها الأساسية، متى كان هذا السلوك كاشفا عن نفسية منحرفة أو عن تكوين إجرامي⁷.

5.1 أهمية علم الإجرام:

إذا كانت نقطة البدء في الدراسات الإجرامية هي تفسير السلوك الإجرامي، ومحاولة معرفة العوامل الدافعة إليه فإن ذلك يقتضي تحليل شخصية المجرم من ناحية، ورصد كافة الظروف الاجتماعية والبيئية المؤثرة على جوانب شخصيته من ناحية أخرى، وهنا تكمن أهمية علم الإجرام، فدراسة مختلف هذه العوامل والظروف ليس إلّا بهدف مكافحة ظاهرة الجريمة، فالمشرع يواجه الجرائم بوصفها أشد الأفعال المحضورة قانونا من حيث جسامتها، بواسطة الجزاء الجنائي الذي يقرّره لقاء إقتراف الجريمة، ويتمثل هذا الجزاء غالبا في العقوبة، لكن الباحث في علم الإجرام وعلى ضوء ما تنتهي إليه دراسات تفسير السلوك الإجرامي قد يقترح صورا أخرى لمكافحة ظاهرة الجريمة، وهي صور تختلف باختلاف طوائف المجرمين وعلى

حسب ما تكشف عنه دراسة ظروفهم الإجتماعية وقد تتمثل هذه الصوري العقوبة، أو العلاج، أو الوقاية، وهكذا يفيد الباحث في علم الاجرام المشرع في صياغته للقاعدة الجنائية، كما يولي علم الاجرام بمفهومه الواسع إهتماما خاصا برد الفعل الإجتماعي في مواجهة الجريمة بهدف مكافحة ظاهرة الإجرام، فلا تقتصر حينها أهمية علم الإجرام على مجال القانون الجنائي وهنا يتجلى أثر علم الإجرام على السياسة الجنائية وفي هذا المعنى تؤكد أعمال الجمعية الدولية لعلم الإجرام⁸ مدى تغلغل التجارب العلمية لعلم الإجرام ومعطياته العلمية في توجيه السياسة الجنائية الكاشفة عن خط سير حركة الإجرام، وفي تثقيف المساجين، وفي ارتفاع مستوى الخبرة في المسائل الجنائية سواءا لتشخيص حالة الجناة أم لرسم الأسلوب الناجح في معاملة كل منهم⁹.

6.1 عالم الإجرام بمكوناته المادية والمعنوية:

لقد تجسّد هذا الاتجاه التعاوني من خلال ما تضمنته مجموع البنود المشكّلة لمبادئ ما يسمّى بالواجبات المرتبطة بمعيّار السيّادة الوطنيّة في مواجهة الأعمال الإجراميّة، والذي تمّ ضبطه في سياق قانون دولي يعرف باسم "المحاكمة التحكيمية" La Sentence Arbitrale بتاريخ 04 أفريل 1928م¹⁰ والتي جاءت عقب أحداث ذات علاقة مباشرة بأعمال إجرامية في جزر لاس بالاماس l'ile de Las Palmas.

الموضوع على هذا الأساس يتطلّب منا مراعاة الجوانب المعرفيّة الأكاديمية والوقوف على مجالات الاتصال بينها وبين الواقع الحقوقي المجتمعي في إقامة القوانين الرّادعة والحفاظة للحقوق الفرديّة والجماعيّة، والتي تعكس مستويات تطوّر الاهتمام العلمي بتطوير الدّراسات وبناء نظريّات جديدة هدفها الإحاطة بمكوّنات الظّاهرة وتبعاتها المختلفة وتأثيراتها في المجموعات الوطنيّة والأوضاع الإقليميّة والدوليّة، كما أنّ هناك ضرورة العمل من أجل مراعاة طبيعة الجغرافيا الاجتماعية التي تنتظم الفئات والجماعات والتنظيمات الإجرامية عند القيام بأيّ عمل دراسي علمي¹¹، والذي بإمكانه وحده أن يرشدنا إلى ضبط الأهداف المعلنة وغير المعلنة، التي تسعى هذه التنظيمات لتحقيقها من وراء برامجها SS والاضطراب، وهو اتجاه تميّز به أغلب التنظيمات الإجرامية المعاصرة، التي تميل إلى الاستثمار والاستفادة من بؤر التوتر الاجتماعية والسياسية المنتشرة هنا وهناك في عالمنا المعاصر، ونرى في هذا الإطار نماذج متنوّعة ومنها تلك التي نراها ماثلة في حالات: نيجيريا وكولومبيا وتشاد والسودان وإيرلندا والصّومال ومصر وتونس واليمن والعراق خلال صراعها الطّويل مع الإنجليز، وأفغانستان والعراق¹² اللتان تعجّان حاليا بتنظيمات إجرامية كثيرة، تسلّلت تحت مظلة الاحتلال الأمريكي وحلفائه، واستفادت من نتائج تسييرهم الفوضوي لمؤسّساتهما

ومنظمّاتهما الرسمية، ومن أبرز ما حصل في هذين البلدين بعد الاحتلال، شيوع تجارة الاقتصاد الجنسي، حيث نشط قطاع الدّعارة والمواخير الليلية ويزور جماعات تزوير العملات و الإتجار بالمخدرات من خلال الاستفادة من جوّ الفساد الإداري والسياسي والاقتصادي الرسمي الناجم عن الاحتلال، والذي تورّطت فيه شخصيات رسميّة على مستويات مختلفة¹³.

هناك الآن تنظيمات عالمية مشهورة ذات طابع إجرامي . عدواني يتبنى منطق المعاملة بالعنف على شاكلة تنظيم Pedipa التي نشأت وترعرعت في رومانيا مع أواخر فترة الحكم الديكتاتوري فيها . 1990، ونجد كذلك تنظيم Global Group في أستراليا، وهناك جماعات Black Water و Ku Klux Klan، وخاصة الأخيرة، التي تعدّ من أقدم التنظيمات الإجرامية التي لها سجلّ أسود في الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة ضد السود في أمريكا، وهناك المتعاطفون مع حركة الدّاوديين The Davidian's Movment وهي حركة دينيّة إجتماعيّة متطرّفة أيضا، فهذه التنظيمات وجدت ضالتها في هذه البلدان المتوترة سياسياً واجتماعياً ومنهكة بآثار الحروب المدمّرة، أو تعيش تحت نير الصّراعات الإثنيّة والسياسيّة المتراكمة منذ سنوات، دون أن تلقى مخرج مناسبة لها، وكلّما بقت الأوضاع على حالها، كلّما تحوّلت إلى فضاء حيّ لنموّ الجريمة وانتشارها.

المبحث الثاني: سوسيولوجيا التنظيمات الإجرامية.

1.2 تقسيم قطاعات نشاط التنظيمات الإجرامية:

الأستاذ الجزائري رشيد كريم أستاذ الاقتصاد التحليلي في جامعة فالانسيان Université Valenciennes الفرنسية والمستشار السابق للرئيس الجزائري الراحل محمد بوضياف والعضو المستشار الأسبق في حزب الثورة الاشتراكية PRS الذي كان ينشط في الجزائر قبل تاريخ 19 جوان 1965م وما أعقبه من تغييرات سياسيّة واقتصاديّة مختلفة، سبق له وأن تطرّق بالدراسة لظاهرة التنظيمات الإجرامية. خلص رشيد كريم في تحليله إلى أنّ أغلب التنظيمات الإجرامية تميل في تنفيذ نشاطاتها إقليمياً ودولياً وفق تقسيم فضائي بين قطاعين اثنين: القطاع الأوّل ويسمّيه " قطاع النشاط الرئيسي " Secteur principale والقطاع الثاني يسّميه قطاعات النشاط الاحتياطي Secteurs de réserve ، وتقسيمه هذا له علاقة بما تكلمنا عنه عن الفضاءات الإستراتيجيّة لهذه التنظيمات.

الذكاء التنظيمي الموظّف من قبل هذه التنظيمات، يجعلها تميل دورياً وبصفة منتظمة تارة لجعل التنظيم الإقليمي رأساً وتجعل له فروعاً وإمتدادات دوليّة لتحصيل الدّعم والإسناد وتوفير الوسائل والتقنيّات

واكتساب مواقع اتصالية وإعلامية للتضليل والتمويه وطمس المعالم، أو العكس عندما يتحوّل التنظيم إلى تنظيم دولي تجعل له فروعاً وامتدادات إقليمية.

القطاعات على نوعيها الإثنيين تتجه غالباً إلى القيام بعمليات إعادة استثمار الأرصدّة والعائدات المالية التي تم تبييضها في بعض المشاريع المشبوهة وغير المشبوهة أحياناً في أسواق الإستثمار الدولي، وهذه الإستراتيجية المتعامدة المتجانسة تهدف بدرجة أساسية إلى ضمان مناعة التنظيم وعدم السماح لأجهزة الأمن من تفكيكه وإلقاء القبض على أعضائه وإفشال خططه ومنعه من معاودة تشكيل الصفوف وتحديد الأدوات والتقنيات وحتى الأعضاء، وتوفير الحصانة الكافية والإبتعاد عن المناطق الأمنية الحمراء وإعادة التحويل على نشاطات أخرى بحسب موقع وأثر المجال المحوّل بين قطاعي النشاطات الرئيسي أو الاحتياطي، وبالتالي نجد على مستوى الدراسات الأكاديمية إتجاهات تحليلية معاصرة تحاول أولاً فهم عقلية وأساليب العمل في هذه التنظيمات وأخذ عينات للتحليل من بعض النماذج من عملياتها الإجرامية، ثمّ السعي لتشكيل نموذج علمي تحليلي لدراسة السلوكات الإجرامية التي تميّزت بها العمليات السابقة.

مواجهة وفهم الواقع الإجرامي المعاصر وحصر العوامل ذات الأثر المباشر في تشكيله وتفعيل أثره في الأعضاء والجماعات، يقتضي من الباحثين المتخصّصين اعتماد تقنيات ومقاربات خاصة ذات منحنى استباقي يتضمّن ما وصل إليه الذكاء الإجرامي ويتجاوزه من خلال وضع معادلات احتمالية لافتراض ما قد يباشر الذكاء الإجرامي بالتخطيط له وتنفيذه لأجل الحدّ من انتشاره وامتداده، وعلى رأس ذلك الرّبط بين مقتضى التخطيط العلمي المتخصّص لوضع روائز تحليل وتشرح مكونات الإتجاهات الإجرامية وتحديد مستويات قدرته على إلحاق الضّرر بمؤسّسات المجتمع، وبين الإتجاه لضبط المهارات الحقيقية والكفاءات التي تميّز بها التنظيمات الإجرامية، فعلى العموم هناك منطقتان جدليّتان متساوقان يتحكّمان حالياً في بنيات ومكونات الإتجاهات الأكاديمية المعاصرة في دراسة التنظيمات الإجرامية، كلّ منطق يطرح أدوات وأفكار حول العلاقة بين مقتضى تشكيل وصياغة هذه الإتجاهات الدّراسية المهتمّة بهذه التنظيمات، والدّراسة لدينامياتها الإجرامية، والإتجاهات السلوكية والتقنية الإجرامية المعاصرة التي تزاوّلها أغلب هذه التنظيمات.

هذان المنطقتان يتغذيان من حالة واقعية تميّز هذا الواقع المعاصر، وهو تحوّل العلاقة بين المجتمع والجريمة إلى علاقة صراع رسمي بين تنظيم وآخر، فتتطلب يمثل المجتمع في مواجهة تنظيم الجريمة والجريمة المنظمة، (تنظيم مجتمعي مؤسّساتي/تنظيم جرائمي عصاباتي) ولكن الملفت للانتباه أن التساوق المنطقي بين

الاتجاهين إنما جاء نتيجة عدم اتضاح الرؤى التحليلية في كثير من النظريات الدراسية الكلاسيكية بخصوص فهم وتشريح الفعل الإجرامي عبر كل مكوناته ووحداته.

2.2 الفراغ القانوني وتنامي الدينامية الحركية للتنظيمات الإجرامية:

من الملفت للنظر هنا أنّ هيئة الأمم المتحدة وخاصة مصالحها القانونية والحقوقية لم تتمكن من وضع تحديد قانوني عالمي لمفهوم العدوان إلا سنة 1974م، وهذا إنما حصل في النهاية بضغط إسرائيلي نتيجة حدوث عمليات فلسطينية مسلحة في مدينة ميونيخ سنة 1972م، عندما هاجمت عناصر مسلحة تابعة للجبهة الشعبية الفلسطينية الوفد الرياضي الإسرائيلي المشارك في الألعاب الأولمبية آنذاك، حيث وقع الإجماع بين الأطراف الأوروبية سياسياً وأمنياً، على ضرورة وضع آليات ناجعة وموانع لمواجهة التنظيمات الإجرامية والجريمة المنظمة والعابرة للحدود، وطرحوا المشروع على هيئة الأمم المتحدة للتصويت والموافقة عليه، بعد أن سبق لهم وأن خاضوا قبلها ومنذ سنة 1972م في إعداد وصياغة "الاتفاقية الأوروبية للأمن والتعاون"¹⁴.

هذه الإتفاقية جاءت ومن جديد استلهاها من الإطار الحقوقي التاريخي القديم الذي تضمنته معاهدة ويستفاليا الأوروبية سنة 1648م، والتي استجابت لإلحاح الطبقة السياسية بضرورة العمل من أجل إيجاد مخارج مناسبة للمشاكل الإجتماعية، وقد جاء ذلك في أعقاب فوضى أمنية أوروبية تركت بصمات في الحياة السياسية والإجتماعية، كانت متميزة بارتفاع معدلات الإجرام والجريمة، وهذا ما يؤكد على وجود فراغات قانونية كثيرة أثرت في الجو السياسي والأمني لفترات معتبرة، وهي مازالت تقف وراء تأخر ظهور إجتهد قانوني عالمي قوي وراصد لمواجهة الظاهرة من كل جوانبها، فهذه المؤسسات القانونية الدولية هي في مواجهة مباشرة الآن مع تنامي خطر التنظيمات الإجرامية، وذلك بهدف حماية المصير الإنساني المشترك والمهدد من قبل أعضاء هذه التنظيمات المتنامية، التي تتغذى أساساً من عدم الاستقرار في بعض المناطق في العالم، على الرغم من وجود إطار قانوني تمّ وضعه بتاريخ 04 أبريل 1928م، ثم لاحقاً القرار الأممي رقم 61/40 الصادر يوم 09 ديسمبر 1985م، وخاصة الفقرة السادسة منه، والذي جاء معدلاً ومتمماً لقرار سابق حامل للرقم 2625¹⁵.

2.3 بعض التنظيمات الإجرامية وغطاء المنظمات الخيرية:

في كل التنظيمات الإجرامية هناك تقنيات ووسائل متقدمة في الذكاء تعتمد عليها في تحقيق حركية قوية للعمل والنشاط في الفضاءات التي تريد أن تتواجد فيها، فلم تعد الآن بيوت الدعارة والملاهي الليلية ونوادي القمار الأماكن المفضلة عند هذه التنظيمات، وذلك لمعرفتها الكبيرة بقوة مراقبة الأجهزة

الأمنية لها، لذلك تميل للإستثمار في مجالات أخرى تدخل أغلبها في فضاء القطاعات الاحتياطية les secteurs de réserve حيث يتواجدون بقوة في جمعيات ومنتديات المجتمع المدني، ويبدو تركيزهم قوياً في فضاء احتياطي خصب وهو الجمعيات الخيرية، وتجد أجهزة الأمن عالمياً صعوبات كبيرة في تفكيك الشبكات الإجرامية النشطة في حقل الجمعيات الخيرية¹⁶ ، وقد تعبت أجهزة الأمن الإيطالية في البحث عن رأس التنظيمات الإجرامية النشطة في هذا الحقل والذي سبب لها مشاكل عديدة وهو ليسيو جيللي Lucio Gelli.

كان وجه الصعوبة هنا هو تمّوهه القوي وراء نشاطات إنسانية كانت تقوم بها جمعية خيرية يسيّرهما تنظيمه الإجرامي بإحكام، بل وتمكّنه من تحقيق اختراقات دقيقة ونوعية، وتوصّله إلى أن يصير عنصراً فاعلاً في جمعية سرّية إيطالية خيرية، فازداد بإنضمامه إليها خبرة ومهارة وقوة وانفتحت الأبواب أمامه لتحقيق إنجازات إجرامية عديدة لصالح تنظيمه الإجرامي، وهو الأمر الذي سهّل له التنقل بين كثير من المدن والتجمّعات الإيطالية الحيوية، التي ما كان له أن يدخلها بغير هذه الحيلة، كما وجد سهولة كبيرة في تحقيق الإتصال مع فروع التنظيمات الإجرامية في مختلف المدن الإيطالية، كما هيئاً لنفسه الكثير من أماكن الإختباء والإيواء، وبالتالي ضمن لنفسه أماناً آمناً، ساعده في تنظيم صفوف هذه التنظيمات، ومزاولة النشاط في إطار رسمي وتمكّنه وجماعته من إنجاز عمليات خطيرة وراء ستار هذه المنظمات الخيرية، وهي من وسائل طمس المعالم أمام مصالح الأمن، فلمّا تمّ القبض عليه وقفت مصالح الأمن الإيطالية المحاربة للجريمة على سجل ضخم وخطير تمّ إنجازه تحت هذا الستار.

4.2 التحليل النفسي للمواقف الإجرامية لدى التنظيمات الإجرامية:

بمعنى آخر فإنّ الفهم التحليلي الإحتراقي يقتضي حصول اليقين العلمي بأنّ فهم الأنساق والبنى الفكرية والسلوكية للتنظيمات الإجرامية تؤدي عملها بطريقة غير ثابتة وهي تتغير حسب التوقعات والتنقلات والتفاعلات للأعضاء مع المحيط الذي يتحرّكون فيه وعلى مدى قوة نفاذهم في مختلف التنظيمات المجتمعية الرسمية وقدرتهم على التمويه وطمس المعالم التي قد تفشل خططهم في حال عدم حصول الطمس الكامل، والقدرة على خلق وتشكيل نسيج علاقات وأواصر يتحكّمون فيها، وبها كذلك يتحكّمون أيضاً في المصائر والمجريات والنهائيات الموقفية للأفراد والجماعات الذين صاغوهم وشكّلوهم للسير نحو اتجاه محدّد لإرتكاب مختلف الجرائم ، ليكونوا خدماً لهم غير مباشرين وغير عارفين بما يراد لهم وما يراد منهم من وراء هذا التجنيد اللاواعي واللامباشر من قبل أشخاص يملكون قدرة فائقة على الإختراق والتجنيد وتشكيل الرأي العام لصالحهم فعندما تقع الشبكات في خط ترتيب أمورها فهم من يدفع

الشم، فبناء ركائز ومكونات التربية التنظيمية للتحرك بأمان وتنفيذ الخطط بأريحية، يكون دوما قائما على المعرفة الكاملة بخصائص الأشياء والأشخاص والمواقف في المحيط المستهدف، وهذا يقتضي من أعضاء التنظيمات الإجرامية إلتزام مجموعة الضوابط والسلوكات والإجراءات والقواعد والمعايير الضابطة للعلاقات التي يرمونها ويسعون للانتفاع منها ولمدى ما يمكن أن ينشأ من تعقيدات ونتائج مؤثرة في نسيج الجماعات والأفراد في هذا المحيط، إذا تحوّل الفعل الإجرامي إلى نحو من تدبير اجتماعي، من هنا سيدخلونه في سياق آخر ظاهره يجعل المشاهد يرى بأنّ الأمور طبيعية وتسير في اتجاه طبيعي وتتحرك نحو تحرر الجميع من إسار الضغوطات والأحكام الفكرية . السلوكية الاجتماعية والقيمية، التي يمكن أن يصدرها في أية لحظة بناءً على معطيات هذا المحيط وخصائصه فهم يكونون قد توصّلوا إلى نسج علاقات نفعية بإحكام كبير، وبذلك يصلون إلى استعمال واستغلال هذه القواعد المشار إليها هنا لصالحهم ولضمان الوصول إلى تحقيق أهدافهم بأكثر ثقة، في ظل طمس تام للمعالم، التي تكون نابعة من المعرفة التنظيمية الخالصة، التي توفرت لهذه المجموعة النشطة في إطار تنفيذ جرائمها، داخل الإطار الدينامي الذي تحدّه القيادة، لذلك إذا عدنا مرّة أخرى لفهم مواقع أعضاء التنظيمات الإجرامية إزاء الدينامية السيكلوجية.

فإنّه يبدو لنا للوهلة الأولى أنّ هذه الجماعة من الأعضاء الذين ألفوا النشاط في التنظيمات الإجرامية، إنّما هم بذلك حققوا ألفة ووجدوا ضالتهم من حيث التمتع بتضامن عضوي متنامي التوتر على حساب إيذاء وإلحاق الضرر بالآخرين وحتى بالمجتمع ومؤسساته الرسمية الفاعلة وبالاقتصاد الوطني، من هنا نؤكد على طابع انفصام شخصية أعضاء هذه التنظيمات، هذه الجماعة التي تجد نفسها مدفوعة لممارسة الفعل الإجرامي ومزاولته في سياق بحث متواصل عن منابع ومناصب الهوية والانتماء وتحقيق التضامن العضوي والانتفاع من حالات التوتر والاضطراب الناجمة في المجتمع عن حالة الخلع الاجتماعي، ومادام أنّهم يعانون انفصام الشخصية فهم في حاجة إلى دينامية سيكلوجية متواصلة وفاعلة تتغذى من العقائد والدوغماتيات المتطرّفة ملء فراغات نفسية وسلوكية وتربوية فجوة وقعوا فيها منذ الصبا أو في فترة المراهقة، فهم في بحث دائم ومستمر ومنمط عن ترسيم الهوية الجماعية المفترضة وفق منظور التوجّهات السلوكية للعقائد المتطرّفة التي تسهّل لهم الإتجاه نحو خلق العدو الوهمي وإلحاق الضرر والأذى به وبأشخاص أبرياء، يحوّلونهم إلى موضوع حل الأزمة النفسية وضغط انفصام الشخصية الذي يعانون منه، هذه التوجّهات السلوكية المتطرّفة تجعل أعضاء هذه التنظيمات يهدفون إلى تحقيق دينامية عضوية تعطيهم طاقة متواصلة لتحقيق علاج نفسي لأزمة نفسية والشّعور بأنّهم قد حقّقوا هوية اجتماعية تعويضية لفراغات مرّوا بها من قبل في صباهم ومراهقتهم وشبابهم ويجدونها برموز وإشارات وانطباعات وعلاقات وجرائم أيضا، داخل

الجماعات والتنظيمات التي ينشطون فيها، وهو الأمر الذي يجعلهم يحرصون على تزوير وترويج النقود ويحافظون على خصائصها ومميزاتها وقوة ترابطها، لأنهم يتغذون منها ويشعرون بتحقيق مشروع الطموح الاجتماعي لطالما إنتظروه، وبها يجددون أنفسهم وذواتهم وهوياتهم ويتموضعون في الإطار الاجتماعي وفق ما تضبطه شروط وظروف نشاطهم فيها، على أنه ومهما يكن فإن هؤلاء الأعضاء هم مستفيدون أيضا من هذه المعرفة النفسية التوافقية داخل تنظيماتهم الإجرامية، وهو ما يسمح لهم بإتقان تقنيات وطرق تنفيذ مهماتهم وتفادي إرتكاب أخطاء قد تضر بهم وبمسارهم الإجرامي، والتي هي في نهاية المطاف مشاكل يقع عبؤها عليهم وعلى محيط تنظيمهم الإجرامي، إنطلاقا من ضغوطات أزمة الفرد النفسية، فهذه الأزمة تكون غالبا وراء انتكاستهم ووجود واستمرار ضغط الأزمة النفسية يحيل الفرد والجماعة معا إلى واقع اجتماعي متوتر ومهزوز، لقد كشفت هذه الوضعية ووجود هذا الإتجاه الجاذب للمراهقين نحو التنظيمات الإجرامية والسلوك الإجرامي لتحقيق طموحاتهم، فتقارير اللجان التربوية في الثانويات الأمريكية عن وجود مثل هذه الميولات النفسية نحو مثل هذه النشاطات، نتيجة الإرتفاع في نسبة الجرائم في أوساط المراهقين كمنفذين مسيطر عليهم وموجهين عن بعد من قبل مجرمين محترفين، وبالتالي هناك علاقة عضوية بارزة بين الدينامية السيكلوجية والدوائر الاجتماعية لبؤر التوتر على أساسها تستغل مثل هذه الشرائح في ارتكاب الجرائم من طرف التنظيمات الإجرامية.

5.2 الجريمة و معاينة الدينامية السيكلوجية عند التنظيمات الإجرامية:

من حيث فهم بعد التحليل النفسي للدينامية السيكلوجية عند أعضاء التنظيمات الإجرامية وفي محتوى الفلسفة التطبيقية لبرامجها ونشاطاتها، فإنّ هناك بوادر دراسية تحليلية متنوعة، تقوم على اعتماد منظور المقاربة الأبقراطية من حيث إغناء التناول السوسيولوجي لفهم وتشريح طبيعة السلوكات الإجرامية ومكوّنات الفعل الإجرامي، لذلك فالتربية التنظيمية التي تفرضها قيادات التنظيمات الإجرامية، هي في كلّ الأحوال جهاز فكري . سلوكي متداخل يفضي إلى فرض أنماط محدّدة من التدريب والإلتزام التربوي الأمني، إلى حدوث وفرة اندفاعية في سلوكات الأعضاء عبر حصول مجموعة من العمليات والخطوات والرموز الموقفية والمقومات اللغوية التي تلزمهم بها هذه القيادات، هذه العمليات والخطوات ستحوّل تدريجيا عن طريق التدريب والمهارة والتواصل التقني التطبيقي والتراكم، لتصير مؤشرات قياسية دالة على عمق المبادئ وقداستها عند كل عضو من أعضائها على اختلاف المهام والمسؤوليات وقطاعات النشاط والتنفيذ، وعلى مدى احترام كل واحد منهم للهرم القيادي في التنظيمات، وهذه المعطيات كلها بطبيعتها وخصائصها ووظائفها ستكون قائمة على بعد المعرفة، أي المعرفة الأبقراطية، أي معرفة العضو لذاته ولمهامه ولغائته

الإجرامية ولما ينتظر منه من تضحيات وعمليات، دون إكتراث ولا إعتبار للآخر مهما كان، حتى ولو انعكس ذلك سلبا على قيم الوطن والوطنية، الدّين، نسق المجتمع، ووضعية المواطنين القانونية والحقوقية، هذه المعرفة التي تكون وحدها عندئذ المحك الأساسي على مدى قدرة العضو على ضبط محوّلات هويته وانتمائه، وبالتالي انعكاس كل ذلك على سلوكه وطباعه ومواقفه وتصرفاته مع الغير، فالعضو النشط في التنظيم الإجرامي سيفهم عندئذ وبصورة جيدة هويته الإجرامية وقوة انتمائه للجماعة أو التنظيم أثناء وبعد قيامه بالجريمة، انطلاقا من أدواره الثابتة أو المتحوّلة، والتي تترجمها دائما اندفاعيته وإيمانه بتحقيقها في سلوكه ومواقفه، وشعوره بالتوفيق دائما في ذلك دون خيبة ولا فشل، وفي أدائه لها على أحسن وجه وبالتزام السريّة والغفلية والسذاجة المصطنعة، وهذه الخصال نجدها بارزة كثيرا في تكوين أعضاء التنظيمات المعاصرة ومن بينها مثلا جماعات السّاموراي اليابانية، فيتعلم العضو في هذه التنظيمات كفاءات وطرق التحكّم في نسق أقواله وتصرفاته وكفاءات الانضباط والهدوء والقدرة على تقدير الموقف الحكيم والمناسب عند حصول الطوارئ، فيصير ماهرا عارفا بكلّ سلوك سينضبط وسيحدّد كعامل أمن وأمان له، عند كلّ موقف يقتضيه حال الفعل الطارئ لئلا يؤثر سلبا في الموقف الذي يرغبه هو أن يكون الحاصل ويكون ختام فعله الإجرامي، لأنّه مرسوم مسبقا كما أشرنا سابقا بتدبيره لخطة طمس معالم الجريمة فور تنفيذها، ويعرف قدراته في تحقيق الإنجاز الناجح في نظر القيادة الإجرامية، وهذا كلّه يكون انطلاقا وبناءً من ربطه، بعد المعرفة ببعد السلوك الموقف المناسب (la dimension de la connaissance avec la dimension du comportement)، أي أنّه لا يقدم على تنفيذ عمل إجرامي إلّا بعد إدراكه ومعرفته بحقائق وخلفيات الأشياء والأشخاص والأفكار والقوانين التي تحكم الموقف، سواء من منظور التنظيم الإجرامي وأيديولوجيته أو من منظور التنظيم المجتمعي المؤسّساتي، ومعرفته بحقيقة هويته الإجرامية وانتمائه للتنظيم الإجرامي يجعله يتعلّم كفاءات التعامل مع من سيقدر له النشاط الالتقاء والتفاعل والتنسيق بينهم وفي أوساطهم، ويفهم طبائعهم وأدوارهم ووظائفهم وعلاقاتهم وخصوصياتهم النفسية وطريقتهم في التخطيط للتنفيذ، حتّى يتمكّن من العثور على نماذج الشخصيات المفتاحية التي تتساقط وطبيعته الإجرامية التكوينية، التي بها سيتمكّن من الاندماج في عضوية الشبكة الإجرامية والتنفيذ والإحتراق والتمويه والتوغل والتموقع وكسب العلاقات وتعلّم كفاءات طمس معالم الجرائم المخطط لها والمنقّدة، كما يعرف كيف يبكي على ضحاياه ليستدر تعاطف من هم في محيطه، مباشرة بعد الإجهاز عليهم، وهذا يتطلب قدرات نفسية خاصة، كما يتقن مهارات تفعيل هيمنة التنظيمات الإجرامية على التنظيمات المجتمعية بالإلتواء حول القلب النابض للمؤسّسات الرسمية وتفكيك تنسيقها ونسقتها الداخلي.

خاتمة:

لقد مرّ بنا في هذا المقال عرض كامل ودقيق لمختلف والحركات الإجرامية ووقفنا فيه على جملة الإشارات التي وضعت لمواجهة هذا التنامي الكبير في معدلات الجريمة والتي تدرس وتحلل خصائص السلوكات الإجرامية ووجدنا في بعض نماذج الدول المتقدمة إطارا شاملا يحدّد كل فعل إجرامي والنتائج المتوقعة منه وقد تعمّدنا ذكر نماذج متنوعة في العالمين العربي والغربي لإبراز أهمية هذا الميراث في تحديد وجهة عملية تشرح بوضوح طبيعة الجرائم وانعكاساتها ونحسب أننا قدمنا الإحاطة اللازمة في موضوع هذا المقال.

الهوامش:

- ¹ د. رمسيس بھنام، نظرية التجريم، منشأة المعارف، 1977، ص10.
- ² د. محمد عبد الله الوريكات، مبادئ علم الإجرام، عمان، دار وائل، 2007، ص85.
- ³ د. فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص15.
- ⁴ د. محمد عبد الله الوريكات، مرجع سابق، ص86.
- ⁵ د. سليمان عبد المنعم سليمان أصول علم الإجرام القانوني، الجامعة الجديدة للنشر، 1994، ص26.
- ⁶ د. يسر نور و د. أمال عثمان، علم الإجرام وعلم العقاب، القاهرة، دار النهضة، 1970، ص2.
- ⁷ د. سليمان عبد المنعم سليمان، مرجع سابق، ص24.
- ⁸ د. رمسيس بھنام، علم تفسير الإجرام، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1993، ص8.
- ⁹ أنظر د. سليمان عبد المنعم سليمان، مرجع سابق، ص15.
- ¹⁰ ميشيل كورناتون: (ترجمة عاطف رمزي أنور)، جذور العنف الحيويّة والنفسيّة والاجتماعيّة، بيروت، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والتوزيع، 1993، ص27.
- ¹¹ المجلس الإسلامي الأعلى وبمشاركة خبراء من الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، الملتقى الدولي لدراسة رزمة التشريعات والقوانين الخاصّة بالقانون الجنائي الدولي في مكافحة التنظيمات الإجرامية، الجزائر، فندق الأوراسي، شهر أفريل 2009م.
- ¹² سبق للدكتور العراقي طه اللهيبي أن نشر منذ سنوات على مدوّنته (موقع القادسيّة)، الكثير من ملخصات كتبه ودراساته ومقالاته، التي ركّز فيها على تحليل النموذج العراقي والوقوف على تداعياته الداخليّة والخارجيّة، وتفكيك أصول الظاهرة الإجرامية وتطوّراتها في هذا المجتمع.
- ¹³ د. سعيد العيادي، آليات إعادة البناء الحضاري للإنسان والمجتمع، برج الكيفان، منشورات الدار المعاصرة، 2009، ص120.
- ¹⁴ راجع تفاصيل كلّ ذلك وبمعطيات دقيقة كتاب القائد والمناضل الفلسطيني: صلاح خلف أبو إيّاد: فلسطيني بلاهويّة، عمّان، مؤسّسة صامد الفلسطينيّة، 1986.
- ¹⁵ ميشيل كورناتون: مرجع سابق، ص81.
- ¹⁶ أنظر عبد الرحمن محمد العيسوي: سيكولوجيّة التنشئة الاجتماعيّة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 1985.